

قراءة في كتب معانى القرآن للفراء والأخفش والزجاج

مقدمة:

الجواز من حيث هو مفهوم يرتبط ببناء القواعد، والأصول النحوية، تقعيّداً، وتوجيهاً، وتعليلاً، ومن حيث هو مصطلح يرتبط بسلوك المتكلم، ويأتي لتوسعة الخيارات المتاحة أمامه في استعمال متحد التركيب والمعنى غالباً، على وجه التوسع في الحكم المختار في استعمال معين، وتقتضيه القواعد والأصول النحوية.

والجواز من حيث هو حكمٌ قياسي- بوصفه ركناً من أركان القياس النحوي- له ماهيتان مختلفتان، أحدهما: حكمٌ ذو قيمة ثابتة ومجردة، ينتج عنه تراكيب متساوية في القوة، وسمّاه السيوطي "حكم الجائز على السواء"^(١).

والآخر: سببٌ يجوز الحكم، وينتج عنه تراكيب ذوات قيم متفاوتة في القوة، فيستعمل فيها النحويون أحكاماً لقياس درجة قوة التركيب الفرعي، من حيث اللفظ أو المعنى بالنسبة للتركيب المختار عندهم، وقد سماه ابن جني "علة الجواز"^(٢)؛ لتفريقه عن الحكم من حيث الثبات والفصل، والأخير هو المعنى بمصطلح الجواز النحوي.

ويمكن القول: إِنَّ الجواز عند علماء العربية القدامى، عملة ذات وجهين، فهو مستوى من مستويات الأداء اللغوي في مقابل المطرّد، والضرورة الشعرية، والشذوذ.

وهو من حيث القياس والصناعة النحوية: سببٌ يجوزُ الحكم من حيث اللفظ فقط، أو من حيث اللفظ والمعنى، ويكشف الجواز النحوي وأحكامه

أ.م.د. صاحب منشد عباس
كلية التربية الأساسية/ جامعة المثنى

لذلك لا يستحب الفراء أن يقول: "إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدٌ قَائِمَانِ" لتبين الإعراب في عبد الله، بخلاف الكسائي (ت ١٨٩هـ) الذي كان يجيزه لضعف "إِنَّ". وقد حمل الزجاج (ت ٣١١هـ) على مذهب الكسائي والفراء بقوله: ((وهذا التفسير إقدام عظيم على كتاب الله وذلك أنهم زعموا أن نَصَبَ " إِنَّ " ضعيف لأنها إنما تغيّرُ الاسم ولا تغيّر الخبر، وهذا غلط لأن " إِنَّ " عملت عملين: النصب، والرفع، وليسَ في العربية ناصب ليس معه مرفوع لأن كل منصوب مشبه بالمفعول، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا فيما لم يسم فاعله، وكيف يكون نصب " إِنَّ " ضعيفاً وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها، نحو قوله [تعالى]: ﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾ ^(٩) ونصب إِنَّ مِنْ أَقْوَى الْمَنْصُوبَاتِ ^(١٠) ((١١)).

ويحتج الزجاج بقول الخليل (ت ١٧٥هـ)، وسيبويه (ت ١٨٠هـ)، في توجيه الرفع على التقديم والتأخير، وكان سيبويه قد ذهب إلى أن الرفع في غير الآية قد يكون على التوهم^(١٢)، إذ قال: ((واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: "إنهم أجمعون ذاهبون" و"إنك وزيدٌ ذاهبان" وذاك أن معناه معنى الابتداء فيرى أنه قال: هم كما قال: (ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً)^(١٣) على ما ذكرت لك وأما قوله عز وجل: ﴿والصابئون﴾

فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتداءً على قوله:
والصابئون بعدما مضى الخبر^(١٤).

وقد ذكر أبو عبيدة (ت ٢١٠هـ) أنه سمع الفصحاء من المُحَرِّمين يقولون: إن الحمدَ والنعمةُ لك والملكُ لا شريك لك، وعنده أن ذلك من باب العطف على الابتداء من دون إعمال "إن" ^(١٥)، وذكر في موضع آخر أنه عطف على معنى الابتداء الذي في "إن"، أي على موضع "إن" واسمها، وذكر أيضا وجه الرفع على الاستئناف ^(١٦)، وأيضا على إضمار فعل يرفعه ^(١٧)، وفي الآية الكريمة توجيهات آخر كثيرة ^(١٨).

ومذهب أغلب النحويين أن "إنَّ" و"أنَّ"، و"لكن" من بين أخواتها يجوز فيها العطف على الموضع، بشرط تمام الخبر، ولا يجوز العطف على محل الاسم مثل: "ما جاعني من رجلٍ ولا امرأة" لدخول الناسخ، ورفع ذلك ونحوه عندهم على أنه مبتدأ حذف خبره، أو بالعطف على ضمير الخبر، وذلك إذا كان بينهما فاصل، أو أظهر الضمير^(١٩).

أما الأخفش (ت ٢١٥هـ) فذكر أن النصب في " الصابئون" هو القياس بالعطف على ما بعد "إن"، أمّا الرفع فقد جعله على وجهين أحدهما: سماه العطف على المعنى -وهو قول أبي عبيدة السابق، ومحمّل قول سيبويه- أي معنى "الابتداء" ؛لأنّ قَوْلَهُ: "إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلَقٌ" وَزَيْدٌ

مَنْطَقٌ" من غير أن يكون فيه "إن" في المعنى
سواء، فإن شئت إذا عطف عليه شيئاً جعلته
على المعنى، كما قلت: "إنَّ زَيْداً مَنْطَقٌ وَعَمْرُو"،
ولكنه إذا جعل بعد الخبر فهو أحسن وأكثر^(٢٠).

وهذا الوجه لا يجوز عند الفراء والكوفيين ؛ لأن رافع المبتدأ في أصولهم هو الخبر، وليس معنى الابتداء أو موضعه^(٢١)، أما الرفع الآخر فجعله العطف على الجوار، أي عطف الصابئين على لفظ الضمير المتصل بالفعل هادوا من دون إرادة معناه، وقد نسبته إلى آخرين من دون أن يسميهم، إذ قال: ^(١) «وقال بعضهم: "لما كان قبله فعل شبه في اللفظ بما يجري على ما قبله، وليس معناه في الفعل الذي قبله وهو "الَّذِينَ هَادُوا" أجراه عليه فرفعه به وإن كان ليس عليه في المعنى "ذلك أنه تجيء أشياء في اللفظ لا تكون في المعاني، منها قولهم: "هذا جُرُ ضَبٌّ خَرَبٌ"»^(٢٢).

وقد أشار الزمخشري إلى أنّ جملة "الصابئون" تجري مجرى الاعتراض، وبين أنه عدل إلى الرفع؛ للتنبيه على أنّ الصابئين يُتاب عليهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح، فما الظن بغيرهم^(٢٣)، وفي الآية توجيهات أخر كثيرة^(٢٤).

ويتضح في ضوء آراء أصحاب كتب المعاني واختياراتهم، أنّ الفراء خرج الاستعمال القرآني على الجواز مستنداً إلى قاعدة نظرية خاصة

بالكوفيين تتعلق بالخصائص النوعية لـ"أَن" من حيث تأثيرها في طرفي الجملة الاسمية، ودعم هذا الأصل بتفسير صوتي انفرادي، ليبقى الاستعمال القرآني في حدود دلالة الوضع في استعمال العرب للغتهم بحسب فهمة لها.

في حين يتابع الزجاج منهج البصريين في مراعاة دلالة الاستعمال التي تحمل التركيب على التأويل النحوي مستفيدا من البنية المضمرة للتركيب، التي تبين مقدار العدول عن الأصل المطرد، فيكون الجواز في الاستعمال وليس في الحكم، وهو الاستعمال الأقوى في لغة العرب، لذلك يرى أنّ القرآن لا يجب أن يحمل على الضعيف، وإنما يُختار له أجود الوجوه^(٢٥)، وهذا يفسر عصبية الزجاج في رده على الكسائي والفرّاء.

أما الأخفش فلم يحمل التركيب لا على الجواز ولا على التأويل بل حمله على الضرورة، مرة بالاعتماد على أصل خاص بالبصريين هو العطف على موضع "إن" متجاوزاً شروط هذا العطف وهو أن يكون بعد تمام الخبر، وأخرى على الإتيان الصوتي لكونه سلوكاً لغوياً يلجأ إليه بعض العرب، وهو يحاول التوسط بين المنهجين وإن كان أقرب إلى منهج البصريين.

لكنهم جميعاً- في هذه المسألة- لم يبينوا دلالات هذا العدول سواء أكان على الجواز أم التأويل أم

الضرورة، لأن توجيهاتهم جميعاً تصب في معنى واحد، هو المعنى التفسيري العام، الذي ثبت لديهم. ومن المسائل التي لها ارتباط بالأصول النحوية أيضاً، مسألة إعمال "ما" النافية للجملة الاسمية، أو ما يعرف عند النحويين بـ"ما" الحجازية التي تعمل عمل "ليس"، وهي من المسائل التي تتراوح بين مصطلح الجواز ومفهومه بحسب تفسير علة النصب في خبرها.

وقد استعمل القرآن الكريم "ما" عاملة في موضعين من القرآن الكريم أحدهما في قوله تعالى (مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ)، والآخر في قوله تعالى (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)، وقد ذكر كل من الفراء والزجاج أنهما لهجتان عربيتان، وذكر الفراء أنّ تميم تبقي الخبر على رفعه وأنّ أهل الحجاز ينصبونه، وأنّه منصوب على نزع الخافض وهو الباء التي لا تفارق الخبر في استعمال الحجازيين، بخلاف أهل نجد الذين يتكلمون بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربية^(٢٦). وأنشد قول الشاعر [من الطويل]^(٢٧):

ويزعم حصل أنه فرع قومه

وما أنت فرع يا حُسَيْلٌ ولا أَصْلٌ

أي أن الفراء يوجه النصب في ضوء القواعد النحوية الوضعية، فنكون "ما" على أصلها غير عاملة؛ لأنّ من شروط عمل الحروف، أن تكون

مختصة بالدخول إما على الاسم وإما على الفعل^(٢٨)، والنصب عنده يستند إلى قاعدة نزع الخافض، لذلك وصف الرفع بأنه أقوى في العربية؛ لأنه يستند إلى قاعدة الأصل وهو الاستعمال من دون الباء، لأنها تزداد للتوكيد وعملها يكون لفظاً، ولا تدل عبارة الفراء على أنه يفضل لهجة تميم على لهجة الحجاز القرآنية، كما فهم الزجاج، الذي هاجم الفراء بقوله: ((وزعم بعضهم أن الرفع في قولك: (مَا هَذَا بَشَرًا) أقوى الوجهين، وهذا غلط، لأن كتاب الله ولغة رسول الله أقوى الأشياء وأقوى اللغات))^(٢٩).

وقد ذكر الزجاج أنّ سيوييه والخليل وجميع النحويين القدامى يجعلون "ما" بمنزلة "ليس"، وهذه لغة أهل الحجاز، وهي اللغة القُدمى الجيدة^(٣٠).

وعلى هذا تكون علة النصب عند الخليل وسيبويه
علة مشابهة، أي أنهما يفرعان القاعدة؛ ويجعلان
الاستعمال الحجازي أصل في مقابل أصل آخر
هو الاستعمال التميمي، وهذا خلاف مذهب الفراء
الذي جعله على الجواز النحوي بحسب القواعد
الوضعية.

وموقف الزواج في هذا التركيب ينسجم مع موقفه من عدم وقوع الجواز بمعناه القيمي في القرآن الكريم، لكونه أعلى مستويات الأداء في لغة العرب، (فالقرآن محكم لا لحن فيه، ولا تتكلم العرب بأجود منه في الإعراب))^(٣١).

ثانيا: المعتقدات الدينية:

من المسائل العقدية التي كانت محل خلاف بين المسلمين ما يعرف بـ "خلق الأفعال" أو بمسألة "القدر" ^(٣٢)، وهي من المسائل الكلامية المعضلة في مباحث أصول الدين. ومحور الخلاف في مسألة القدر هو: سلطة الله تعالى على أفعال الإنسان وحركة الطبيعة والكون، وارتباطها بإرادته الشاملة، فهل هي سلطة مطلقة أم أن الله تعالى فوّض هذه السلطة، كلها أو بعضها إلى الإنسان وقوانين الطبيعة. وترتبط هذه القضية عند الجبرية ^(٣٣)، والأشاعرة ^(٣٤) بعقيدة التوحيد، وتستند إلى فكرة أن الله تعالى هو الفاعل الوحيد، وعند والقدرية المفوضة ^(٣٥) بمسألة التفويض المطلق للإنسان بعد أن أكمل الله الخلق، وعند المعتزلة ^(٣٦)، والإمامية ^(٣٧)، بقضية العدل الإلهي، وحرية الاختيار، ومسؤولية الإنسان عن أعماله، وتنزيه الخالق من القبائح التي تجري على يد العباد ^(٣٨). وبغض النظر عن تفصيل رأي كل فرقة من هذه الفرق، فإنها في النهاية تجيب ضمناً أو تصريحاً عن السؤال الأساس حول فعل الإنسان-خيراً أو شراً- أهو مخلوق أم غير مخلوق؟ فالجبرية والأشاعرة يرون أنه مخلوق لله تعالى، ويرى المفوضة والمعتزلة أنه غير مخلوق مطلقاً، ويرى الإمامية أن بعضه مخلوق وبعضه

غير مخلوق. وقد ذكر بعض المفسرين أنَّ قوله تعالى (تَا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)^(٣٩)، جاء رداً على من خاصم النبي (ص) في القدر من مشركي قريش^(٤٠)، وفي رواية وفد نجران^(٤١). وحاول بعض النحويين المتقدمين توجيه الدلالة النحوية للنصب على الاشتغال في "كل" على أنه خالف الرفع؛ لأنه نص في المقصود، وهو تأكيد خلق الأفعال^(٤٢)؛ لأنه يفيد العموم، إذ لو رفع "كل" لأحتمل أن تكون جملة "خَلَقْنَاهُ" صفة لشيء، و"بِقَدَرٍ" خبرٌ عن كل، فيوهم أن هناك شيئاً ليس مخلوقاً لله، وامتنع هذا المعنى في النصب؛ لأن "خَلَقْنَاهُ" مفسراً للعامل المحذوف لا صفة لشيء^(٤٣).

وذكر ابن عطية الأندلسي (ت ٥٤١هـ)^(٤٤)، أن معنى الرفع ((يقتضي أن كل شيء مخلوق إلا ما قام دليل العقل على أنه ليس بمخلوق كالقرآن والصفات))^(٤٥). لكن معنى الاستثناء - كما فسره ابن عطية - ليس له وجود في ظاهر النص أو بنيته المضمر، بل هذا الوجه حجة للقائلين بخلق القرآن، وإنما الرفع الآخر الذي يكون على استقرار الظرف - الذي رفضه ابن عطية - يحتمل معنى الاستثناء، وقد بين ذلك مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، لكنه لم يوجهه إلى قضية خلق القرآن، بل إلى رأى أهل الزيغ بحسب قوله -

الذين يقولون أنّ هناك مخلوقات لغير الله^(٤٦). وقد ذكرت كتب الفرق والملل أنّ فرقة من المعتزلة القدرية، والمرجئة القدرية، قد ادعت أنّ هناك مخلوقات لغير الله^(٤٧). وذكر ابن عطية أيضاً أنّ أهل السنة يستدلون بقراءة النصب على خلق الأفعال وأنّ القدر سابق، وأنّ القدرية تستدل بقراءة^(٤٨) الرفع على نفي القدر وأنّ الإنسان فاعل أفعاله، وأنّ معنى الآية عندهم: إنّ أمرنا أو شأننا: كلّ شيء خلقناه فهو بقدر أو بمقدار، وعلى حدّ ما في هيئته وزمنه^(٤٩). وقال الرازي (ت ٦٠٤هـ): ((الآية حجة على المعتزلة؛ لأنّ أفعالنا شيء فتكون داخلية في كل شيء؛ فتكون مخلوقة لله تعالى))^(٥٠). أما توجيه أصحاب كتب معاني القرآن-المعنيين بهذه الدراسة- لهذه الآية الكريمة، فقد وصف الأخفش النصب في هذا التركيب بأنه مما يجوز وأنّ "الجماعة"^(٥١) قد اجتمعوا على النصب، لكن الأصل فيه الرفع^(٥٢)، وذكر في موضع آخر ما يشير إلى أنّ الرفع والنصب في هذا التركيب لهجات عربية، وأنّ النصب كثير في كلام العرب، لكن الرفع هو اللغة الكثيرة، وذكر أنّ للرفع وجهاً آخر وهو أن تكون جملة "خلقناه" في موضع صفة لشيء، وليس خبراً لـ "كل"^(٥٣)، فيكون من باب استقرار الظرف- بقدر- على أنه خبر. وظاهر كلام الأخفش أنّه يختار الرفع على

أنّ يكون "خلقناه" صفة، وعلى قول النحويين والمفسرين، يكون الأخفش من المعتزلة المفوضة، وقد يكون من القائلين بخلق الأفعال على مذهب المعتزلة العدلية. في حين ذهب الزجاج إلى أنّ النصب في "كل" على الاشتغال على تقدير: إنا خلقنا كل شيء خلقناه بقدر، أي كل ما خلقنا فمقدور مكتوب في اللوح المحفوظ قبل وقوعه^(٥٤)، فهو مثل قولهم: زيداً ضربته، فالنصب جيد عربي، إلّا أنّ الرفع عند الزجاج أجود^(٥٥)؛ لأنه جملة أسمية مبتدأة، وهذا مذهب سيبويه الذي وصف النصب في هذا التركيب بأنه عربي كثير، ولم يجعل من وهم إلياس المفسر بالصفة مرجحاً^(٥٦). وقد جعل الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ) كلا من قولي البصريين والكوفيين وجهين للنصب على الرغم من أنهما في باب الاشتغال، وهذا يرجح القول بأنّ النصب في "زيداً ضربته" عند سيبويه والأخفش والزجاج، لهجة، أي أنه خروج على القياس الأقوى وهو قياس "الوضع"، لكنه يعدّ جوازاً نحوياً يستند إلى النظام النحوي الذي يجيز إضمار العامل إذا فُسّر، وليس حكماً راجحاً على مذهب الكوفيين الذين يرجحون النصب في هذه الآية؛ لأنّ الاسم المشغول عنه، قد تقدمه شيء عمل فيما بعده، وهو "إنّ" التي عملت النصب في ضمير لفظ الجلالة، وعندهم أن "إنّا" تطلب الفعل^(٥٧)، وقد ذكر الشيخ الطوسي وجهاً

خلقناه بقدر"، وقد دل عليه قوله تعالى (ذَلِكُمُ اللَّهُ رُبُّكُمْ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ)^(٦٢)، أما قوله تعالى (وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمِقْدَارٍ) فدلّ على أنه قدر، وحينئذ لا يكون في الآية دلالة على بطلان قول المعتزلي، وإنما يدل على بطلان قوله: اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ^(٦٣). وانفرد المحقق الرضي (ت ٦٨٨هـ) بالقول بأن معنى الرفع والنصب واحد، سواء أكان "خلقناه" صفة لـ "كل شيء" أم خبرا عنه؛ لأنّ مراده تعالى بـ "كل شيء": كل مخلوق، ولفظ كل شيء، في الآية مختص بالمخلوقات، ليس كما في قوله تعالى (وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)^(٦٤)، لأن معناه أنه قادر على كل ممكن غير متناه، فيكون معنى: كل شيء خلقناه بقدر، على أن "خلقناه" هو الخبر: كل مخلوق: مخلوق بقدر، وعلى أن "خلقناه" صفة: كل شيء مخلوق: كائن بقدر، والمعنيان واحد^(٦٥). ولكن هناك آيات أخر أوضح في الدلالة على مسألة خلق الأفعال وعلاقته بإرادة الإنسان، ومسؤوليته عن أفعاله، ومن ذلك توجيه قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رِافَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ﴾^(٦٦). إذ اختار ابن عطية، أن يكون النصب في "رهبانية" على العطف على ما قبلها، وجعل "ابتدعوها"

وعمرًا أكرمته، فضلاً عما ذكره من تفسير يؤكّد المعنى الذي رفضه أبو حيان؛ لأنّه على مذهب الاعتزال، فمعنى (مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ) لم نكتبها عليهم البتّة^(٧٣). وفي ضوء ما ذكره ابن عطية وأبو حيان لا يكون الزجاج على عقيدة القائلين بخلق الأفعال المطلق، وأنّ فيه ميلاً إلى عقيدة العدل الإلهي. ومما يعزز ذلك أيضاً ما قاله في تفسير قوله تعالى قوله تعالى: (كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ)، إذ ذكر أبو حيان- في رده على توجيه الزمخشري- أنّ توجيه النصب في "فريقاً" على باب الاشتغال في بعض النقادير، يكون على مذهب الاعتزال^(٧٤)، لذلك اختار أنّ يكون "فريقاً" منصوب على الحال من الفعل "تعودون" ويكون على هذا أنّ بدء الخلق وعوده على معنى الهداية والضلال، أي: تعودون عوداً كما بدأكم فريقاً هداه وفريقاً أضله^(٧٥). ويوضح هذا المعنى ما جاء في تفسير الطبري (ت ٣١٠هـ) للآية، فيما رواه عن محمد القرظي^(٧٦) قوله: ((من ابتدأ الله خلقه على الشّقوة صار إلى ما ابتدأ الله خلقه عليه، وإن عمل بأعمال أهل السعادة... ومن ابتدئ خلقه على السعادة، صار إلى ما ابتدئ عليه خلقه، وإن عمل بأعمال أهل الشقاء))^(٧٧)، وعلق القرطبي (ت ٦٧١هـ) على هذه الرواية بقوله: ((وفي هذا رد واضح على القدرية ومن تابعهم))^(٧٨). وفي

ثالثاً: النزعة الفقهية في تحليل النص:

الأمر،)) وكأنه قال: الأمر فيها على هذا^(٨٥)، أو ((من فعل هذا فعلية هذا))^(٨٦). ويرى الفراء أن الرفع يضيف معنى آخر تدل عليه العلامة الإعرابية، ولا يتحقق في الجملة الطلبية، لذلك كان الرفع فيه وجه الكلام؛ لأنها عامّة فيمن فعل ويراد بها من لم يفعل. أمّا النصب فيكون عند الفراء، إذا كان أمراً على وجه الحث والترغيب؛ مثل قولك للرجل: إذا أخذت في عملك فجداً جداً وسيراً سيراً. نصبت لأنك لم تتو به العموم الذي يكون واجباً على من أتاه وفعله^(٨٧)، ويوضح ذلك أكثر في تفسير قوله تعالى (فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ)^(٨٨)، إذ قال: ((فإنه حثهم على القتل إذا لقوا العدو؛ ولم يكن الحث كالشيء الذي يجب بفعل قبله؛ فلذلك نصب، وهو بمنزلة قولك: إذا لقيتم العدو فتهللاً وتكبيراً وصدقاً عند تلك الوقعة كأنه حث لهم، وليس بالمفروض عليهم أن يكبروا))^(٨٩). وقد أفاد ابن عطية من فكرة العموم والخصوص، والوجوب والحث، في الرفع والنصب ليقدر قاعدة أصولية تنص على: أن الرفع في هذا الموضع يفيد الواجب والنصب يفيد المندوب إليه^(٩٠). وقد أشار الفراء إلى دلالة العموم والخصوص في الخطاب في باب المصدر في غير موضع ومن ذلك قوله: ((وقوله [تعالى]: (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ)^(٩١) ولو كان: (فَصَبْرًا جَمِيلًا)

يكون كالأمر لنفسه بالصبر لجاز. وهى في قراءة
أَبِي (فَصِيرًا جَمِيلًا) (٩٢) ((٩٣). وذكر أن مثله في
القرآن كثير، رفع كله؛ لأنها عامّة. فكأنه قال:
من فعل هذا فعليه هذا (٩٤). وقال أيضا: (لَمَّا كَانَ
المعنى يَعُمُّ الناس في الإمساك بالمعروف وفى
صِيَام الثلاثة الأيام في كَقَارَةِ اليمين كان كالجزاء
فَرُفِعَ لذلك) (٩٥).

ويؤكد الفراء على معنى العموم في الرفع في تقدير البنية المضمرة للتركيب على معنى النفي والاستثناء، إذ يقول: ((الصبر الجميل مرفوع لأنه عَزَى نفسه وقال: ما هو إلا الصبر، ولو أمرهم بالصبر لكان النصب أسهل))^(٩٦).

وتوجيه الفراء يختلف عن توجيه معاصره أبي
عبيدة لقوله تعالى: (فصبرٌ جميلٌ)، فالرفع عند
أبي عبيدة؛ لأنه قد تخصص بالوصف ولو كان
الصبر وحده لنصبوه كقولك: صبراً، لأنه في
موضع: اصبر، وإذا وصفوه رفعوه واستغنوا عن
موضع: اصبر^(٩٧). وعلة ترجيح الرفع عند الفراء؛
لأنه في بنيته المضمرة كالشرط الذي تجب له
صدارة الكلام، أو اسم الجنس المنفي في أسلوب
الحصر، وقد ذكر الفراء هذه العلة أيضاً في
ترجيح الرفع في باب الاشتغال إذا كان الفعل
المفسر فعل أمر، على الرغم من أن اللفظ يرجح
النصب في أصول النحويين^(٩٨)، كما في قوله
تعالى (السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا)^(٩٩)،

وقوله تعالى: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) (١٠٠)، وكذلك جعل علة وجه الرفع في قوله تعالى (وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ) (١٠١)، وعند النحويين أنه مرفوع لأن قبله جملة اسمية (١٠٢)، فالواو عاطفة اسمية على اسمية وقد تكون استئنافية، واستحسن قراءة (١٠٣) قوله تعالى (يَدْخُلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا) (١٠٤)، برفع الظالمين على معنى الشرط العموم (١٠٥)، وكلها على تقدير "من فعل كذا فهو كذا أو عليه كذا". وقد تابع الزجاج الفراء في توجيهه آيتي "السارق"، و"الزانية"، ولم تكن لديه هذه النزعة الفقهية في توجيه مسائل الجواز في المصادر المنكرة فقد قال في آية القصاص: ((فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ) على معنى فعلية اتباع - ولو كان في غير القرآن لجاز فاتباعا بالمعروف وأداءً على معنى فليتبع اتباعاً ويؤد أداءً. ولكن الرفع أجود في العربية) (١٠٦). وقال الأخفش في آية صيام المسافرين: ((يقول "فَعَلَيْهِ عِدَّةٌ" رفع، وإن شئتَ نَصَبْتَ "العِدَّةَ" على "فَلْيَصُمْ عِدَّةً" إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُقْرَأْ)) (١٠٧). وقد وسع الفراء من مساحة الجواز ليدخل فيه الأسماء إلى جانب المصادر في الدلالة على الأمر في حالة الرفع على الابتداء، كقولك: "الله الله يا قوم؛ ولو رفع على قولك: هو الله، فيكون خبرا وفيه تأويل الأمر لجاز؛ وأنشد قول الشاعر (١٠٨) [من الخفيف]:

رابعاً: السياق الصوتي (التنغيم):

وعندهم أن الجملة خبرية والمبتدأ محذوف، ومعنى الاستفهام أو التعجب عندهم ليس في الإعراب، بل في تقدير المعنى وهو: ((أنا عجز عقيم أي: فكيف ألد))^(١١٣). ومن ذلك أيضاً حديث ابن جني عن دلالة التنغيم على حذف الصفة، ودلالة الحال عليها فيما رواه سيبويه من قول العرب: "سير عليه ليل"، وقد تحدث ابن جني عن ماهية التنغيم ووصفه بتفصيل من دون أن يسميه^(١١٤). ويلاحظ أن الفراء يستعمل عبارات تدل على أنه يتعامل مع بعض التراكيب النحوية على أنها لغة مكتوبة، ومن ذلك قوله: ((وإذا رأيت "غير" يصلح "لا" في موضعها..))^(١١٥)، ((وإذا رأيت اسماً في أوله كلام وفي آخره فعل..))^(١١٦)، ((وإذا رأيت الكلام تاماً..))^(١١٧)، ((وإذا رأيت الاسم مرفوعاً..))^(١١٨).

ويلحظ أنَّه استعمل هذه العبارات، في توجيه النص القرآني وقراءته، أما في حديثه عن استعمال العرب للغتهم، نثرا أو شعرا، فيلحظ غياب هذه العبارات من جهة، وتجويزه وجوهاً تحدث لبسا في الخط دون النطق، من جهة أخرى، ومن ذلك مسألة "إعراب الاسم النكرة بعد كم الخبرية" فالمشهور عند النحويين جرّ الاسم النكرة بعد "كم" الخبرية للتفريق بينها وبين الاستفهامية التي ينتصب تمييزها^(١١٩)، ويجوز

النصب فيها إذا أمن اللبس. وللفراء نظر ينماز به من غيره في توجيهه أحكام الاسم النكرة بعد "كم" الخبرية"، والأصل عنده أن يجر تمييزها بـ"من"، فإذا سقطت، كان في النكرة النصب والخفض، (من ذلك قول العرب: كم رجل كريم قد رأيت، وكم جيشاً جرّاراً قد هزمت. فهذان وجهان، يُنصبان ويُخفضان والفعل في المعنى واقع. فإن كان الفعل ليس بواقع وكان للاسم جاز النصب أيضاً والخفض. وجاز أن تُعْمَلَ الفعل فترفعَ به النكرة، فنقول: كم رجلٌ كريمٌ قد أتانِي، ترفعه بفعله، وتُعْمَلَ فيه الفعلَ إن كان واقعا عليه؛ فنقول: كم جيشاً جرّاراً قد هزمت، نصبته بهزمت (١٢٠).

وقد استشهد الفراء في جواز النصب والرفع، بروايات قول الفرزدق^(١٢١) [من الكامل]:

كم عمّة لك يا جرير وخالة

فَدُعاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عَشَارِي

وقد رُوِيَ (الرفعا ونصبا وخفضا، فمن نصب قال: كان أصل كم الاستفهام، وما بعدها من النكرة مفسّر كتفسير العدد، فتركناها في الخبر على جهتها وما كانت عليه في الاستفهام؛ فنصبنا ما بعد "كم" من النكرات؛ كما تقول: عندي كذا وكذا درهمًا، ومن خفض قال: طالت صُحبة من للنكرة في كم، فلمّا حذفناها أعملنا إرادتها، فخفضنا، كما قالت العرب إذا قيل لأحدهم: كيف أصبحت؟

قال: خير عافاك الله، فخفض، يريد: بخير. وأما من رفع فأعمل الفعل الآخر، ونوى تقديم الفعل كأنه قال: كم قد أأتاني رجل كريم. وقال امرؤ القيس^(١٢٢): [من الطويل]:

تَبَوَّصْ وَكَمْ مِنْ دُونِهَا مِنْ مُفَازَةٍ

وَكُمُ أَرْضٌ جَدْبٌ دُونَهَا وَلُصُوصٌ

والشاهد فيه رفع " أرض" بالظرف "دونها" وبقوي رواية هذا البيت أن القافية مرفوعة، إذ جاءت "أصوص" معطوفة على أرض.

وفي كلمات الفراء الأخيرة يتضح منهجه في محاولة توجيه الاستعمال في ضوء دلالة الوضع، على الرغم من وجود دلالة التنغيم التي تغني عن كل هذه التوجيهات، فكان يجهد نفسه في توجيه البنية النحوية في ضوء هذا السياق الصوتي.

الخاتمة:

اتضح قيمة دراسة موضوع الجواز وأحكامه
القيمية في كتب معاني القرآن -بوصفه أحد
أدوات التحليل النحوي لوصف سلوك المتكلم
واختياراته- في الكشف عن مرجعيات هذه الأحكام
ومحدداتها، كون الجواز يمثل مرحلة تالية لوضع
القواعد، وأهم نتائج البحث ما يأتي:

- لم يكن لأصحاب كتب معاني القرآن منهاجاً موحداً في توجيه التراكيب المخالفة في ظاهرها للقواعد النحوية، وكانوا يتحركون بين منهجين متباينين، أحدهما: توجيه النصوص في ضوء

في أي منهما لكنه كان أقرب إلى منهج البصريين.

— كان الفراء يوجب كثيرا من الأحكام الجائزة لأسباب دلالية تمتد عن نزعة أصولية فقهية تستند إلى الإرث التفسيري الروائي، والثقافة الإسلامية، وكان يوجه البنية الظاهرة للتركيب في ضوء البنية المضمرّة التي يوضحها المعنى التفسيري.

- كانت عقيدة العدل الإلهي مرجعية واضحة في توجيهات الزواج لمسائل الجواز في الآيات التي تشير إلى إرادة الإنسان في اختيار أفعاله.

"دلالة الاستعمال" فيعملون على حمل التراكيب على التأويل أو على القياس الاستعمالي الذي يستند إلى العدول عن أصل القاعدة، وله ما يسوغه في الأصول النظرية للنظام النحوي، ويغلب هذا المنهج عند الزجاج وهو منهج الخليل وسيبويه، لكن الزجاج لم يكن يوضح دلالات هذا العدول غالباً، كما لاحظ ذلك عند سيبويه.

والآخر: توجيه النصوص في ضوء "دلالة الوضع" في ضوء استعمال العرب للغتهم بحسب القواعد الوضعية العامة التي تستند إلى مقدمات نحوية بسيطة تعتمد الوصف والتفسير، ويغلب هذا المنهج عند الفراء، في حين كان الأخفش متذبذبا بين المنهجين من دون أن يكون له تميز الهوامش:

- ١ - ينظر: الإقتراح في أصول النحو: ٤٨.
- ٢ - ينظر: الخصائص : ١/١٦٤.
- ٣ - ينظر : مشكل إعراب القرآن: ١/٢٧٠، الإنصاف(مسألة ٢٣): ١/١٥١، التبيين للعكبري: ٣٤١.
- ٤ - ينظر : الأصول في النحو: ٢/٦٤.
- ٥ - ذكر الأتباري في الإنصاف: ١/١٥١، وأسرار العربية: ١٤٧، أنّ العطف عند الكسائي والفراء في هذا التركيب على موضع (إنّ)، وليس في كلامهما شيء من ذلك، وعبارة العكبري في التبيين: ٣٤١ أصح.
- ٦ - البيت لضابئ البرجمي، ينظر: كتاب سيبويه: ١/٧٥، معاني الأخفش: الورد: ٢١٤ ، هدى: ١/٨٨ ، الشعر والشعراء: ١/٣٥١، الكامل في اللغة والأدب: ١/٢٥٣، وفيها جميعا بالنصب، وروي رفعاً في الأصمعيات: ١٨٤، تفسير الطبري: ١٨/٣٢٩، وروي رفعاً بلا نسبة، في مجاز القرآن: ١/١٧٢.
- ٧ - ذكر الفراء في موضع آخر أنها لهجة(كنانة): ٢/١٨٤.

- ٨ - البيت لبشر بن أبي خازم، ينظر: ديوانه : ١٦٥، وفيه (ما بقينا)، وكذا في كتاب سيبويه: ١٥٦/٢ .
- ٩ - المائدة: ٢٢.
- ١٠ - كذا في الأصل، ويبدوا أن في العبارة تحريف، ولم يعلق المحقق على ذلك.
- ١١ - معاني الزجاج: ١٥٦/٢.
- ١٢ - قال الزجاج في الرد على من زعم بوقوع التوهم في لغة القرآن: ((الله خاطب العرب بما يعقلونه وخاطبهم بأفصح اللغات، وليس في القرآن توهم))، ينظر: معاني الزجاج: ٢٦٦/١.
- ١٣ - البيت لزهير بن أبي سلمى من الطويل، وصدره (بدا لي أني لست مُدركَ ما مضى)، وفي كتاب سيبويه: ٣٠٦/١ لصِرمَةَ الأنصاري، وروي في ديوان زهير: ٢٠٨ (سابقى) وفيه ضعف في المعنى، ورواه الأخفش في كتاب القوافي: ٢٥، والزجاجي (ت ٣٤٠هـ) في الجمل في النحو: ٨٦، (سابقا) بالنصب.
- ١٤ - كتاب سيبويه: ١٥٥/٢.
- ١٥ - ينظر: مجاز القرآن : ٢٢/٢.
- ١٦ - أبطل أبو البقاء العكبري جواز الاستئناف في الصابئون إذا كان خبر المعطوف عليه هو خبر المعطوف في المعنى، ينظر: التبيين : ٣٤٣.
- ١٧ - ينظر: المصدر نفسه : ١٧٢/١.
- ١٨ - ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٧٠/١، الكشف: ٢٧٣/٢، التبيان للعكبري: ٤٥١/١ - ٤٥٢، شرح الرضي: ٣٥٥/٤.
- ١٩ - ينظر: كتاب سيبويه: ١٤٦/٢، المقتضب: ١١١/٤ - ١١٢، الأصول في النحو: ٢٤٠/١ - ٢٤١، أوضح المسالك: ٣٥٢ - ٣٥٨.
- ٢٠ - ينظر: معاني الأخفش : الورد: ٣٩٧، هدى: ٢٨٥/١.
- ٢١ - ينظر: الإنصاف: ٣٨/١ (المسألة: ٥).
- ٢٢ - معاني الأخفش: الورد: ٣٩٧، هدى: ٢٨٥/١ - ٢٨٦.
- ٢٣ - ينظر في دلالة الرفع: الكشف: ٢٧٣/٢.
- ٢٤ - ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٧٠/١، الكشف: ٢٧٣/٢، التبيان للعكبري: ٤٥١/١ - ٤٥٢، شرح الرضي على الكافية: ٣٥٥/٤.
- ٢٥ - ينظر : معاني الزجاج: ٢٠٦/٥.
- ٢٦ - ينظر : معاني الفراء: ٤٢/٢، ١٣٩/٣.
- ٢٧ - لم أهدت إلى قائله فيما عدت إليه من مصادر، وأنشد قبله : ركباً حُسيلَ أشهرَ الصيفِ بُدُنٌ وناقَةٌ عمرو ما يُحِلُّ لها رَحْلٌ. وهما من شواهد الإنصاف (مسألة ٩٧): ٥٦٩/٢.
- ٢٨ - تنظر قاعدة اختصاص الحروف في: الأصول في النحو : ٥٥/١ - ٥٦.

- ٢٩ - معاني الزجاج : ٨٧/٣.
- ٣٠ - ينظر: معاني الزجاج : ٨٧/٣.
- ٣١ - معاني الزجاج : ١٠٦/٢.
- ٣٢ - يفصل بعض العلماء بين مسألة خلق الأفعال ومسألة القدر، وكلاهما يرجع إلى قضية الجبر، وهذا ما يلحظ عند الشيخ المفيد، ينظر: تصحيح اعتقادات الإمامية: ٤٢/٥، ٤٦.
- ٣٣ - يعتقد المجبرة أنّ كل فعل يصدر عن الإنسان هو مخلوق لله، من دون أن يكون للإنسان أي اختيار أو أثر، في صدره عنه، أو منع صدره، وأنه ينسب للإنسان على المجاز، ينظر: الإيضاح في الرد على سائر الفرق: ٦، مقالات الإسلاميين: ١٦٤، المغني في أبواب التوحيد والعدل (المخلوق): ٣/٨، الفرق بين الفرق: ٢١١.
- ٣٤ - يرى الأشاعرة أنّ القدرة والفعل مخلوقان لله تعالى وأنّ فعل الإنسان بالاكْتِسَاب، ينظر: مقالات الإسلاميين : ٢٩٢-٢٩٤، شرح العقيدة النسفية : ٥٤، أي: إنّ الإنسان ليس سوى محل قدرة الخالق وفعله وظاهر هذا الرأي لا يختلف في مآله عن رأي الجبرية، وللأشاعرة أكثر من تفسير لمبدأ الكسب.
- ٣٥ - ينسب للقدريّة المفوضة قولهم: إنّ أفعال العباد مخلوقة لهم، من دون أن يكون لله إرادة في خلقها، وهم ينفون صفات الله الأزلية كالعلم والقدرة والحياة والسمع والبصر وأنه ليس لله اسم ولا صفة، وأن الله لا يرى، وأن كلام الله حادث مخلوق، وكان أكثرهم في الشام والبصرة وفي المدينة أيضاً، وهم على ذلك يجعلون مع الله خالقين، ومؤسسي فكرتهم غيلان الدمشقي، ومعبّد الجهنّي، ينظر: الفرق بين الفرق: ١١٤-١١٥، الملل والنحل: ٤٠/١، وقد جعلهم الشهرستاني من الفرق الأربعة الكبرى، مع الصفاتية، والخوارج، والشيعة، ينظر: الملل والنحل : ٢٢/١.
- ٣٦ - يرى المعتزلة أنّ أفعال العباد غير مخلوقة فيهم وأنهم المحدثون لها، وأن الله تعالى أقدرهم عليها، ينظر : الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار : ٧٧-٧٨، المغني في أبواب التوحيد والعدل : ٣/٨.
- ٣٧ - يرى الإمامية أنّ القول بالجبر المطلق كفر، وأنّ القول بالتقويض المطلق شرك، وأنه لا جبر ولا تقويض، وإنما أمر بين أمرين، ينظر: التوحيد للشيخ الصدوق: ٣٦١، ٣٨٣، والغالب عندهم أنّ أفعال العباد بعضها مخلوق لله وبعضها مخلوق للإنسان، ينظر: تصحيح اعتقادات الإمامية: ٤٢، ٤٦.
- ٣٨ - ينظر رأي مكي في أنّ خلق الخير والشر من قبل الله، مشكل إعراب القرآن: ١٦٢/٢-١٦٣.
- ٣٩ - القمر: ٤٩.
- ٤٠ - ينظر: تفسير الطبري: ٦٠٦/٢٢، المحرر الوجيز: ١٥٤/٨، تفسير البحر المحيط: ١٨٢/٨.
- ٤١ - ينظر: الكشف والبيان: ١٧١/٩، تفسير القرطبي: ١٧١/٩.

- ٤٢ - فيما وقع بين يدي الباحث من مصادر، فإن النحاس هو أول من ذكر هذا الرأي من النحويين، وتابعه فيه مكي بن أبي طالب، ينظر: إعراب القرآن : ٩٠٨، مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٤٢.
- ٤٣ - ينظر : مشكل إعراب القرآن : ٢/٢٤٢ ، التبيان للعكبري : ٧٣٣/٢.
- ٤٤ - هو أبو بكر بن عبد الرحمن بن غالب...بن عطية المحاربي الأندلسي، الغرناطي المالكي، مفسّر، فقيه، محدث، لغوي، شاعر، أديب، ينظر: سير أعلام النبلاء: ١٩/٥٨٦-٥٨٧.
- ٤٥ - المحرر الوجيز: ٨/ ١٥٤.
- ٤٦ - ينظر: مشكل إعراب القرآن : ٢/٢٤٢.
- ٤٧ - ينظر: الفرق بين الفرق: ١٤٩، ٢٠٦، الملل والنحل: ١/٨٠.
- * ذكر الشهرستاني أنّ المعتزلة يلقبون بالقدرية، وأنهم يطلقونه على الجبرية، فيجعلونه مشتركاً، ينظر: الملل والنحل: ١/٤٣، وقد ذكر الرازي تبادل المعتزلة والأشاعرة في إطلاق هذا الاسم على بعضهم، ينظر: تفسير الرازي: ٢٩/٧١، وذكر أبو حيان هذه المسألة أيضاً وعنده أن إطلاقه على مثبتي القدر أليق في العربية، ينظر: تفسير البحر المحيط: ٤/٢٨٦ ، وكان صاحب كتاب الفرق بين الفرق يسميهم (القدرية المعتزلة)، ينظر على وجه المثال: ١٨، ٩٣.
- ٤٨ - قرأ بالرفع أبو السمال العدوي، وهي من الشواذ، ينظر: مختصر في شواذ القراءات: ١٤٩، المحتسب : ٢/٣٠٠ ، وفي المحرر الوجيز : ٨/ ١٥٥ ، زاد ابن عطية قوماً من أهل السنة.
- ٤٩ - ينظر: المحرر الوجيز: ٨/١٥٥، وينظر: تفسير البحر المحيط : ٨/١٨٢.
- ٥٠ - تفسير الرازي: ٢٩/ ٧٣.
- ٥١ - ربما قصد بهم القراء المشهورين.
- ٥٢ - ينظر: معاني الأخفش : الورد: ٢١٠، هدى : ١/٨٤-٨٥.
- ٥٣ - ينظر: المصدر نفسه: الورد: ٥٩٤، هدى: ٢/٥٢٩.
- ٥٤ - ينظر: معاني الزجاج : ٥/٧٤.
- ٥٥ - معاني الزجاج : ٢/٢٥٧.
- ٥٦ - ينظر: كتاب سيبويه: ١/١٤٨، وينظر: معاني الأخفش: الورد: ٢١٠، هدى: ١/ ٨٥ ، معاني الزجاج : ٢/٢٥٧.
- ٥٧ - ذكر الطبري رأي الكوفيين من دون ذكر اسم قائله، ينظر تفسير الطبري: ٢٢/٦٠٦، ونسبه مكي بن أبي طالب إلى الكوفيين، ينظر : مشكل إعراب القرآن: ٢/٢٤٢.
- ٥٨ - التبيان في تفسير القرآن: ٩/٤٤٨.
- ٥٩ - ينظر: معاني الفراء : ٢/٩٥،
- ٦٠ - القمر: ٥٢.
- ٦١ - ينظر: معاني الفراء: ٩٥- ٩٦.

- ٦٢ - الرد: ٨.
- ٦٣ - ينظر تفسير الرازي: ٧٣/٢٩.
- ٦٤ - وردت الآية في مواضع كثيرة من القرآن الكريم منها: البقرة: ٢٨٤، آل عمران: ٢٩، ٧٥، المائدة: ١٧، ١٩، ٤٠.
- ٦٥ - ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤٦٣/١.
- ٦٦ - الحديد: ٢٧.
- ٦٧ - ومعنى الكسب عند أبي الحسن الأشعري: أن يكون الفعل بقدرة محدثة فكل من وقع منه الفعل بقدرة قديمة فهو فاعل خالق ومن وقع منه بقدرة محدثة فهو مكتسب، ينظر: مقالات الإسلاميين: ٢٩٣.
- ٦٨ - ينظر : المحرر الوجيز: ٢٣٩/٨، وينظر رأي أبي علي الفارسي في الإيضاح: ٨٨.
- ٦٩ - تفسير البحر المحيط: ٢٢٦/٨.
- ٧٠ - ينظر: مغنى اللبيب: ١٢٩/٢.
- ٧١ - ينظر: معاني الزجاج: ٢٢/٤.
- ٧٢ - ينظر: تفسير البحر المحيط: ٢٢٦/٨.
- ٧٣ - معاني الزجاج : ١٠٣/٥.
- ٧٤ - ينظر: تفسير البحر المحيط: ٢٩٠/٤.
- ٧٥ - ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٨٧/١، التبيان للعكبري: ٥٦٣/١.
- ٧٦ - هو مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ بْنِ سُلَيْمٍ، الْقُرْطُبِيُّ، الْمَدَنِيُّ، مِنْ حُلَفَاءِ الْأَوْسِ، مُحدثٌ تابعي روى عن الصحابة، وكان أبوه كَعْبٌ مِنْ سَبْيِ بَنِي قُرَيْظَةَ، سَكَنَ الْكُوفَةَ، ثُمَّ الْمَدِينَةَ، تُوْفِيَ بَيْنَ سَنَتَيْ (١٠٨) إِلَى (١٢٩) للهجرة، ينظر: سير إعلام النبلاء: ٦٥/٥.
- ٧٧ - تفسير الطبري: ٣٨٣/١٢.
- ٧٨ - تفسير القرطبي: ١٩١/٩.
- ٧٩ - ينظر: معاني القرآن: ٢٦٨/٢.
- ٨٠ - ينظر: كتاب سيبويه: ٨٩/١.
- ٨١ - ينظر: معاني الفراء: ٢٤٠/١، ١٨/٢.
- ٨٢ - ينظر: المصدر نفسه: ٣٧٦/١.
- ٨٣ - البقرة: ١٧٨.
- ٨٤ - معاني القرآن: ١٠٩/١.
- ٨٥ - المصدر نفسه: الصفحة نفسها.

- ٨٦ - المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
- ٨٧ - معاني الفراء: ١/١٠٩.
- ٨٨ - محمد: ٤.
- ٨٩ - معاني الفراء: ١/١٠٩.
- ٩٠ - ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : ١/ ٤٢٦.
- ٩١ - يوسف: ١٨.
- ٩٢ - رُوِيَ أن عيسى بن عمر والأشهب العقيلي قرأاً بالنصب، وكذلك هي في مصحف أنس بن مالك، وأبي صالح، ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٤٤٢، وزاد أبو حيان أنها رويت عن الكسائي، وعنده أنه منصوب على المصدر الخبري، ينظر: تفسير البحر المحيط: ٥/٢٩٠، وذكر ابن عطية أنها قراءة ضعيفة عند سيبويه على جهة الأمر، ينظر: المحرر الوجيز: ٥/٥٦.
- ٩٣ - معاني القرآن: ٢/٣٩.
- ٩٤ - المصدر نفسه: ١/١٠٩.
- ٩٥ - المصدر نفسه: ٢/١٨٦.
- ٩٦ - المصدر نفسه: ٢/٥٣.
- ٩٧ - ينظر: مجاز القرآن: ١/٣٠٣.
- ٩٨ - خَرَجَ سيبويه هذين الآيتين الكريمتين على أن " السارق " و " الزانية " خبر لمبتدأ محذوف، وعلى هذا يضعف كون التركيب في باب الاشتغال، والفاء عنده ليست الداخلة على الخبر، وتابعه على ذلك الأخفش، وكثير من النحويين، ينظر: كتاب سيبويه: ١٤٢/١ - ١٤٣ ، معاني الأخفش: الورد: ٢١٢ وينظر: ٢٠٩، هدى: ١/٨٦ - ٨٧ وينظر: ١/٨٤.
- ٩٩ - المائدة: ٣٨.
- ١٠٠ - النور: ٢.
- ١٠١ - الشعراء: ٢٢٤. وينظر: معاني الفراء: ١/٢٤٢، ٢/٢٤٤.
- ١٠٢ - ينظر: معاني الزجاج : ٥/٢٠٥-٢٠٦، إعراب القرآن للنحاس: ١٠٤٣، مشكل إعراب القرآن: ٢/٣٢٧-٣٢٨، وقد وهم مكي في توجيه كلام الفراء.
- ١٠٣ - هي قراءة عبد الله بن الزبير، وأبان بن عثمان، ينظر: مختصر في شواذ القراءات : ١٦٧، المحتسب: ٢/٣٤٤.
- ١٠٤ - الإنسان: ٣١.
- ١٠٥ - ينظر: معاني الفراء: ٣/٢٢٠.
- ١٠٦ - معاني الزجاج: ١/٢٤٩.
- ١٠٧ - معاني الأخفش: الورد: ٢٩٤ ، هدى: ١/١٦٩.

- ١٠٨ - بلا نسبة في تفسير الطبري: ١٢٨/٦، الخصائص: ١٠٢/٣، الكشف والبيان: ٢٤٢/٣، تفسير البحر المحيط: ٥٠٣/٨ وفي جميع ما رجعت إليه من مصادر.
- ١٠٩ - ينظر: معاني الفراء: ١٨٨/١.
- ١١٠ - العربية وعلم اللغة الحديث: ١٣٣.
- ١١١ - ينظر: المصطلح الصوتي في الدراسات العربية : ٢٦٤.
- ١١٢ - الذاريات: ٢٩.
- ١١٣ - ينظر: إعراب القرآن : ٨٨٠.
- ١١٤ - ينظر: الخصائص : ٣٧٠/٢ - ٣٧١.
- ١١٥ - معاني الفراء: ١٠٣/١.
- ١١٦ - المصدر نفسه: ٢٤٠/١.
- ١١٧ - المصدر نفسه: ٢٧٣.
- ١١٨ - المصدر نفسه: ٣٦٢/١.
- ١١٩ - ينظر: الأصول في النحو: ٣١٥/١.
- ١٢٠ - معاني الفراء: ١٦٨/١ - ١٦٩.
- ١٢١ - في شرح ديوانه (كم خالة لك يا جرير وعمة..)، ينظر: ٨٠.
- ١٢٢ - ينظر ديوانه: ١/١٧٧.

المصادر والمراجع:

١. أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تح: محمد بهجت البيطار، وعاصم بهجت البيطار، ط٢، دار البشائر: دمشق، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٢. الأصمعيات، اختيار الأصمعي، عبد الملك بن قريب (ت ٢١٦هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٣، دار المعارف بمصر: القاهرة، (د.ت.).
٣. الأصول الخمسة، المنسوب إلى للقاضي عبد الجبار الأسدأبادي (ت ٤١٥هـ)، تح: د. فيصل بدير عون، ط١، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٩٨م.
٤. الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج (ت ٣١٦هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة: لبنان - بيروت، ١٩٨٨م.
٥. إعراب القرآن، لأبي جعفر للنحاس (ت ٣٣٨هـ)، تح: د. زهير غازي زاهد، ط٢، عالم الكتب: بيروت - لبنان، ١٣٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٦. الاقتراح في علم أصول، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، قرأه وعلق عليه: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية: مصر، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية: صيدا - بيروت - لبنان، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية (صيда - بيروت)، (د.ت.).
٩. الإيضاح، لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تح: د. كاظم بحر المرجان، ط١ منقحة، عالم الكتب: بيروت - لبنان، ٢٠٠٨م.
١٠. الإيضاح في الرد على سائر الفرق، للفضل بن شاذان النيسابوري (ت ٢٦٠هـ)، تح: السيد جلال الدين الحسيني الأرموي، ط١، مؤسسة التاريخ العربي: بيروت - لبنان، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
١١. التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، طبع بدار إحياء الكتب العربية، (د.ت.).
١٢. التبيان في تفسير القرآن، لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، تح: أحمد حبيب قصير العاملي، ط١، الأميرة للطباعة والنشر: بيروت، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
١٣. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تح: د. عبد الرحمن العثيمين، ط١، الدار اللبنانية: بيروت - لبنان، ١٤٣٣هـ - ٢٠١١م.
١٤. تصحيح اعتقادات الامامية، للشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ)، مطبوع ضمن مصنفات الشيخ المفيد، ج ٥، مؤسسة التاريخ العربي، (د.ت.).

١٥. تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، ط ٢، دار الكتب العلمية: بيروت- لبنان، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
١٦. تفسير الفخر الرازي، الشهير بالتفسير الكبير، ومفاتيح الغيب، لمحمد الرازي فخر الدين (ت ٦٠٤هـ)، دار الفكر: ط ١، لبنان- بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
١٧. تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن)، لمحمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، تح: محمود محمد شاكر، ط ٢، مكتبة ابن تيمية: القاهرة، (د.ت).
١٨. تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، لأبي عبد الله القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تح: عبدالله بن عبد المحسن التركي، وشاركه آخرون، ط ١، مؤسسة الرسالة: بيروت - لبنان، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
١٩. التوحيد للشيخ الصدوق، محمد بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ)، تح: الشيخ علي أكبر غفاري، ط ١، مؤسسة الأعلمي: بيروت- لبنان، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
٢٠. الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، تح: د. علي توفيق الحمد، ط ١، مؤسسة الرسالة: بيروت- دار الأمل: إربد- الأردن، ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م.
٢١. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، ط ٢، عالم الكتب: بيروت - لبنان، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٢٢. ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٥، دار المعارف: القاهرة، غير مؤرخ.
٢٣. ديون بشر بن أبي خازم الأسدي، تح: د. عزة حسن، وزارة الثقافة والإرشاد القومي في الإقليم السوري: مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٣٧٩هـ . ١٩٦٠م.
٢٤. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، ج ٥، ج ١٩، تح: شعيب الأرنؤوط، ط ٢، مؤسسة الرسالة: بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٢٥. شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعه أبو العباس ثعلب (ت ٢٩٠هـ)، قدم له: د. حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي: بيروت- لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٢٦. شرح ديوان الفرزدق، المستشرق جيمس د. سايمز، منشورات مكتبة الثقافة العربية: بغداد، (د.ت).
٢٧. شرح الرضي على الكافية (ت ٦٨٨هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط ٢، منشورات جامعة قار يونس: بنغازي، ١٩٩٦.
٢٨. شرح العقيدة النسفية، لسعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١هـ)، تح: د. أحمد حجازي السقا، ط ١، مكتبة الكليات الأزهرية: القاهرة- مصر، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٢٩. الشعراء والشعراء، لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تح: أحمد محمد شاكر، ط ٢، دار المعارف: القاهرة، (د.ت).

٣٠. العربية وعلم اللغة الحديث، د. محمد محمد داود، دار غريب: القاهرة، ٢٠٠١م.
٣١. الفرق بين الفرق، لعبد القاهر البغدادي الاسفرائيني (ت ٤٢٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية: (صيدا- بيروت)، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
٣٢. الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، عارضه بأصوله وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٣، دار الفكر العربي: المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٣٣. كتاب سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تح: محمد عبد السلام هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة: ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٣٤. كتاب القوافي، لأبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ)، تح: د. عزة حسن، وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
٣٥. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ورفيقه، ط ١، مكتبة العبيكان: الرياض، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٣٦. الكشف والبيان، المعروف بتفسير الثعلبي، لأبي إسحاق الثعلبي (ت ٤٢٧هـ)، تح: أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، ط ١، دار إحياء التراث العربي: بيروت- لبنان، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
٣٧. مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت ٢١٠هـ)، تح: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، (د.ت).
٣٨. المحتسب في تبیین شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني (ت ٣٩٢هـ)، تح: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم النجار، د. عبد الفتاح شلبي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٤م.
٣٩. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي (ت ٥٤١هـ)، تح: الرحالة الفاروق وآخرين، ط ٢، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: دولة قطر، الدوحة، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٤٠. مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، نشر: برجستراسر، تقديم آرثر جفري، مكتبة المنتبي، القاهرة، (د.ت).
٤١. مشكل إعراب القرآن، لمكي ابن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تح: أ.د. حاتم صالح الضامن، ط ١، دار البشائر: دمشق، ١٤٣٤هـ - ٢٠٠٣م.
٤٢. المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، د. عبد العزيز الصيغ، ط ١، دار الفكر: دمشق ٢٠٠١م.
٤٣. معاني القرآن للأخفش (ت ٢١٥هـ)، تح: د. عبد الأمير الورد، ط ١، عالم الكتب: بيروت- لبنان، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٤٤. معاني القرآن للأخفش (ت ٢١٥هـ)، تح: د. هدى محمود قراعة، ط ٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة: ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٤٥. معاني القرآن، للفرّاء (ت ٢٠٧هـ)، ج ١، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، ج ٢، تح: محمد علي النجار، ج ٣، تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار السرور (د.ت).
٤٦. معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (ت ٣١١هـ)، تح: د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث: القاهرة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

٤٧. المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج ٨ (المخلوق)، إملاء القاضي عبد الجبار الأسدي (ت ٤١٥هـ)، تح: د. توفيق الطويل، وسعيد زايد، راجعه: د. إبراهيم مذكور، بإشراف د. طه حسين، من دون بيانات نشر.
٤٨. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢، مؤسسة الصادق: إيران - طهران، ١٣٨٧/٨/١ ش.
٤٩. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، لأبي الحسن الأشعري (ت ٣٣٠هـ)، تح: د. نواف الجراح، ط ١، دار صادر: بيروت - لبنان، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
٥٠. معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، لياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تح: د. إحسان عباس، ط ١، دار الغرب الإسلامي: بيروت - لبنان، ١٩٩٣.
٥١. المقتضب، للمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب: بيروت - لبنان، ١٤٣١ - ٢٠١٠م.
٥٢. الملل والنحل، للشهرستاني (ت ٥٤٨هـ)، تح: أمير علي مهنا، وعلي حسن فاعور، ط ٣، دار المعرفة: بيروت لبنان، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.